اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

الزراعة وشح المياه

لا يشكل القطاع الزراعي حالياً سوى ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وهي نسبة متدنية جداً تؤشر ضعف القاعدة الانتاجية في الاقتصاد العراقي ، في وقت كانت المنتجات الزراعية المحلية تشكل المصدر الاساسي لاسواق دول الجوار الاقليمي في عقود ماضية قريبة .

ولعل من المعضلات الرئيسية التي تواجه القطاع الزراعي هي شح المياه وتراجع نسب تدفقها في الانهر والبحيرات من المنابع الرئيسية في تركيا ، في وقت لم تجد التحركات الدبلوماسية والسياسية العراقية لحل هذا الموضوع على وفق الاتفاقيات الدولية المتعارف عليها أو اللجوء الى اتفاقيات جديدة تحدد النسب الواجب تدفقها الى العراق .

ولأن مشكلات القطاع الزراعي تكاد تكون مترابطة ومتشابكة وكثيرة ، فإن الحكومة لم تعمل على وفق إستراتيجية معينة تتصدى لهذه المشكلات وتعيد مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم القطاعات الانتاجية المعول عليها في رفد الاقتصاد الوطني بنوافذ تمويل أخرى من غير النفط المصدر الاساسي والوحيد حالياً ، لكن مشكلة المياه تشكل الملمح الابرز لتراجع هذا القطاع وعدم انتعاش الزراعة بمختلف صنوفها وانواعها ، ولجوء الاسواق الى الاعتماد شبه الرئيسي على المحاصيل المستوردة لسد الحاجة الحقيقية التي تتطلبها الاسواق المحلية .

وعلى الرغم من محاولات الحكومة الترقيعية لترشيد استهلاك المياه والسعي الى الاعتماد على منظومات ري حديثة تنسجم مع مبدأ الترشيد في استخدام المياه ، فإن الامر يتطلب تكثيف الاتصالات مع الجانب التركي الى عقد اتفاقيات جديدة تنظم عملية تدفق المياه والحصص المقررة ، ومن ثم السعي الى وجود خطة توزيعية لهذه المياه على المحافظات كافة ، والتي تتزامن مع خطة اخرى داعمة للقطاع الزراعي تتلخص بتوسيع حالة الاقراض الزراعي وتوفير البذور والسماد بمختلف انواعه واستقدام وسائل الري الحديثة فضلا عن توفير سبل الوقاية الحديثة .

ولابد من التنويه هنا الى ضرورة تحريك وتنشيط عملية الاستثمار الزراعي والتي تعد غاية في الاهمية وعلى شكل أولويات تبدأ من المحاور التي تتعلق بعملية توفير الامن الغذائي وتتدرج بحسب الاهمية والحاجة وصولا الى عملية الاكتفاء ومن ثم الاستغناء نهائياً عن الاستيراد والرجوع الى التصدير ، وهي مراحل نعتقد ان مستلزمات نجاحها متوفرة فيما إذا اعتمدت إستراتيجية استثمارية ناجحة ، ولابد من الاشارة هنا الى ان عملية الاستثمار الزراعي لا يكتب لها النجاح اذا استمرت ازمة المياه على هذه الشاكلة ، حيث لابد من توفير الكميات الكافية من المياه والقادرة على ادامة زخم الزراعة بشكل يصل الى حالة نجاح استثماري تكون احد اهم مقومات عودة العافية الى القطاع الزراعي .

في ضوء الحاجة الفعلية للمشتقات النفطية

ترحيب برلماني بمساهمة القطاع الخاص بعملية التكرير في المصافي المحلية

بغداد / أحمد عبد ربه

رحبت أوساط برلمانية بامكانية مساهمة القطاع الخاص في الصناعة التكريرية وتحسين المشتقات النفطية سعياً للاستغناء عن الاستيراد الخارجي .

وقال عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية النائب فرات الشرع ان مساهمة القطاع الخاص بالصناعة التكريرية للنفط من شأنه العمل على رفع مستوى الطاقة النفطية الموجودة في المصافي العراقية بما يقلل معاناة المستهلكين جراء انقطاع التيار الكهربائي وقلة المشتقات النفطية.

واضاف الشرع لـ (المدى) هنالك خمس مصاف سوف تعرض للاستثمار من خلال المنافسة بشكل مباشر عن طريق العقود ، مبيناً ان من يحصل على فرصة الاستثمار بإمكانه ان يحضى بشراء المشتقات التي يريد تكريرها من منابع التصدير ،داعياً الى ضرورة اختيار الشركات المتنافسة حسب الكفاءة التي تتمتع بها في الصناعة النفطية .

من جانبه قال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ (المدى) ان دخول القطاع الخاص العمل بالمصافي يساهم بزيادة المنتج ، مبيناً ان المصافي تبقى ملكيتها للدولة.

واضاف الجواهري : ان الاستثمارات تعتمد على المستثمر الإجنبي لانها تحتاج الى اموال هائلة ، لافتا الى ان المستثمر لم يجد الجدوى الاقتصادية على الرغم من المحفزات والاعفاءات التي منحت لهذه الشركات من قبل الحكومة.

ولفت الى ضرورة أن تكون الاستثمارات قريبا من منافذ التصدير ، فضلاً عن توفر البيئة المناسبة التي تعمل على تقديم الخدمات للصناعة النفطية في البلد ، مبيناً ان موقع المصافي حالياً غير موفق بالنسبة لأماكن تصدير النفط .

الى ذلك اكدت عضو لجنة النفط والغاز البرلمانية سوزان السعد ان البلد متجه نحو الاستثمار وذلك لتخلفه في عدة مجالات ومنها مجال النفط والغاز ، مشيرة الى ان خصخصة قطاع النفط فيه فائدة ومصلحة كبيرة للبلد من خلال انشاء مصاف جديدة وباحدث تقنية من دون دفع مقابل مادي مالا يضيف اعباء جديدة على ميزانية الدولة فضلاً عن رجوع عائدية هذه المصافي بعد عدة سنوات الى الدولة بموجب اتفاق مبرم بين الحكومة والشركة المستثمرة.

وقالت السعد في تصريحات صحفية : ان هذا يقع ضمن قانون تم تشريعه العام الماضي في البرلمان والمقدم من قبل لجنة النفط والطاقة في البرلمان.

موضحة انه بموجبه سيتم القضاء على نسبة كبيرة من البطالة من خلال نسبة الايدي العاملة العراقية والتي تقدر ٧٥٪ .

وتابعت السعد ان البلد بحاجة كبيرة الى المشتقات النفطية التي تعمل الحكومة على استيرادها من الخارج لذا فإن الخصخصة والاستثمار في مجال مصافي النفط سيؤدي بالتالي إلى اكتفاء من هذه المشتقات وتغطي الحاجة المحلية ومن ثم تصدير الفائض من هذه المشتقات الى الخارج اسوة ببقية الدول المصدرة للنفط.

وفي وقت سابق أعلنت وزارة النفط عن سعيها لخصخصة مصافي النفط بعد تنامي الطلب المحلي على المشتقات النفطية، واجتذاب استثمارات في هذا القطاع لرفع انتاجية المصافي العراقية الى ٧٥٠ الف برميل يومياً خلال عام ٢٠١٣.

وقال وكيل وزارة النفط لشؤون المصافي وصناعة الغاز، احمد الشماع في مؤتمر صحافي عقده بالعاصمة البريطانية لندن إن العراق يتطلع لخصخصة مصافي النفط لديه تدريجيا، واجتذاب استثمارات لاقامة مصاف جديدة بانحاء البلاد، فضلاً عن تطوير وتحديث المصافي القديمة وخصخصتها تدريجياً لمواكبة التنامي السريع على طلب الوقود محليا.

واضاف الشماع أن الطلب المحلي على مادة البنزين يتجاوز ٢٠ مليون لتر يومياً، فيما بلغ الطلب على مادة زيت الغاز ٢٢ مليون لتر يومياً".

وكان البرلمان صادق، في الثامن من شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٧، على قانون الاستثمار الخاص بنشاط تصفية النفط الخام، من خلال إنشاء مصاف لتكرير النفط في العراق وهو يسمح للقطاع الخاص بإنشاء مصاف لتكرير النفط الخام وامتلاك منشآت وتشغيلها وإدارتها وتسويق منتجاتها، على أن تكون نسبة ٧٥٪ من عامليها من العراقيين، وأن تبقى ملكية الأرض للدولة العراقية.

ويملك العراق عدداً من المصافي منها مصفى بيجي الواقع في محافظة صلاح الدين، وينتج نحو سبعة ملايين لتر من البنزين يوميا، وخمسة ملايين لتر يوميا من مادة النفط الأبيض، في حين تم إنشاء مصفى الدورة في بغداد عام ١٩٥٣ وباشر بالإنتاج عام ١٩٥٥ وتبلغ طاقته الإنتاجية ٩٠ ألف برميل يومياً، ويقوم بإنتاج كافة المشتقات النفطية وهو يسد حاجة المناطق الوسطى بالمشتقات النفطية، ومصفى البصرة إضافة إلى مصاف صغيرة في النجف ومصفى الكسك في الموصل ومصفى في السماوة ومصفى كركوك.

يذكر أن البلد يعاني من قدم منشآته النفطية، وينتج ما يقارب ثلاثة ملايين برميل يوميا من النفط الخام، في حين يصدر ما يقارب المليونين و ٣٠٠ الف برميل يوميا وهي دون الحصة المقررة له ضمن الدول المصدرة للنفط "أوبك" التي يعد العراق أحد أعضائها المؤسسين.

كربلاء تستكمل خطة تنمية الأقاليم لعام 2012

☐ كربلا ء /المدى

قالت لجنة الاعمار والتخطيط الاستراتيجي في مجلس محافظة كربلاء انها اعدت خطة بهدف استثمار زيادة حصة المحافظة من ميزانيتها ضمن تنمية الاقاليم لعام ٢٠١٢ الحالي.

وقال مسؤول اللجنة عباس ناصر الحسناوي بحسب (آكانيوز) ان لجنة التخطيط الاستراتيجي في مجلس المحافظة أعدت خطة لاستثمار الأموال المخصصة للمحافظة بشكل كامل والبالغة ٣٨٠ مليار دينار.

وأضاف ان خطة تتضمن إنشاء طريق رئيسي خاص بالشحنات ومركبات الحمولات الثقيلة يمتد على مسافة تصل الى نحو ٩٤ كم يبدأ من طريق محافظة النجف الى بحيرة الرزازة ومن ثم الى قضاء المسيب ومنه إلى العاصمة بغداد، مبينا ان كلفة المشروع تقدر بنحو ١٣٥ مليار دينار .ولفت الحسناوي الى انه تمت المباشرة بطريق زوار الامام الحسين وخصص له مبلغ ١١ مليار دينارمشيرا الى ان الحكومة المحلية ركزت على مشاريع تأهيل الطرق المحيطة بالمدينة والمؤدية اليها، اذ سيتم تأهيل ٢٤ حيا سكنيا في مركز المحافظة وتنفيذ شبكات كهربائية في أحياء مركز المدينة".

المركزي يكشف عن تحفظ المالية على مشروع رفع الأصفار

☐ بغداد / المدى

كشف البنك المركزي عن تحفظ وزارة المالية على تنفيذ مشروع حذف الاصفار من العملة ، داعيا السلطة التنفيذية والتشريعية وجميع الجهات المعنية بالتعاون معه لإنجاز هذا الامر. وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ"شفق نيوز" إن وزارة المالية ابدت رأيها بشأن مشروع رفع الاصفار عن العملة وكان لديها تحفظ على هذا الامر. موضحاً أن الوزارة متحفظة على توقيتات البدء في المشروع لأن جميع حسابات الموازنة سيتمّ تسجيلها وفق العملة الجديدة". واضاف صالح أن تنفيذ المشروع يجب أن يتمّ بالتعاون بين البنك المركزي والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وجميع الجهات المعنية بهذا الامر ، لافتاً إلى أن العملية الحسابية ستكون سلهة ولن تواجه أي صعوبة مع حذف الاصفار فقط تتطلب بعض الاجراءات الفنية منها تغيير اجهزة الحاسوب". وتابع صالح أن العملة بشكلها الحالي لا تخدم متطلبات التقدم والتطور في الجانب الاقتصادي كون الاصفار الثلاثة الموجودة كل منها يمثل عقدا من الصراعات والحروب والتدهور الاقتصادي في البلاد. وكان مجلس الوزراء قد قرر في منتصف الشهر الجاري التريث في تطبيق مشروع حذف الأصفار من العملة الوطنية. يذكر أن البنك المركزي بدأ بحث تعديل فئات الدينار، العام الماضي، ومازال جانب كبير من المدفوعات يجري نقدا نتيجة عدم تطور النظام المصرفي.

أربع شركات عالمية تتنافس على فحص البضائع المستوردة للبلاد

☐بغداد / متابعة المدى

قالت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أن أربع شركات عالمية تتنافس لفحص البضائع المستوردة في دول المنشأ، فيما أكدت أن عملية فحص البضائع في إقليم كردستان ستبدأ في أيار المقبل بعد تعاقدها مع شركتين فاحصتين عالميتين.

وقال رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية التابع لوزارة التخطيط سعد عبد الوهاب لـ"السومرية نيوز" إن أربع شركات عالمية من أصل سبع اجتازت المرحلة الثانية من المناقصة الدولية من التحليل والفتح التي أجرتها وزارة التخطيط لاختيار اثنين إلى ثلاث شركات عالمية فاحصة للبضائع المستوردة إلى العراق ، مبينا أن الاختيار سيخضع للتفاوض وقبول الشروط التي وضعتها الوزارة.

وأضاف عبد الوهاب أن جنسيات الشركات الفاحصة من بريطانيا والدنمارك وسويسرا، إضافة إلى عدد من الشركات التي لديها فروع في بعض بلدان العالم ومنها دول الجوار، مشيرا إلى أن الوزارة ستتبع نفس الآلية للتفاوض والاختيار للشركات السابقة التي تعاقدت معها مسبقا.

وبين عبد الوهاب أن الشركتين التي سبق ان تعاقدت الوزارة معها في وقت سابق استطاعت خلال خمسة أشهر فحص من ٦٠ إلى ٧٠ ألف نموذج"، مؤكدا أن "الشركتين استطاعتا إصدار ١٣ ألف شهادة لخمس او ست مواد في كل شهادة، في حين قدرة طاقة الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لا تتعدى ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ نموذج شهريا". وتابع عبد الوهاب أن "إقليم كردستان تعاقد مع شركتين عالميتين لفحص البضع ستبدأن العمل خلال شهر أيار المقبل".

وكانت وزارة التخطيط وقعت في نهاية شهر كانون الثاني ٢٠١٠، عقودا مع شركة بريو فيرتاس الفرنسية و(اس جي اس) السويسرية في الأردن بهدف فحص البضائع والسلع المستوردة إلى العراق ومعرفة مدى مطابقتها للمواصفات العالمية.

وأعلنت وزارة التخطيط في الـ٢٠ من شباط ٢٠١٢، إن الوزارة قررت إنهاء التعاقد مع شركة (اس جي اس) السويسرية لفشلها في فحص البضائع .

وكانت وزارة التخطيط اعلنت في الـ٣٠ من شهر حزيران من العام الماضي ٢٠١١، أن البضائع لن تدخل إلى العراق بعد الأول من شهر تموز، من دون فحصها في بلد المنشأ من قبل الشركات الفاحصة ولديها شهادة مطابقة" ، مبينة أن الشركات الفاحصة ملزمة بفحص هذه البضائع وفقا للمواصفات العراقية.

ووقع العراق مذكرة تفاهم خلال السنوات الماضية، مع دول الجوار من أجل تبادل شهادات المطابقة، من بينها مذكرة تفاهم مع جهاز التقييس الإيراني، ومذكرة أخرى مع المواصفات الأردني، لمنع دخول أي سلعة غير مطابقة للمواصفات العراقية.

وتدخل العراق كميات كبيرة من المواد الغذائية المعلبة والمشروبات الغازية واللحوم والزيوت النباتية والأجبان، إضافة إلى المواد المنزلية والأجهزة الكهربائية، من دول عربية وأجنبية كسوريا ومصر وإيران والصين، عبر منافذ العراق الحدودية، ولا تخضع هذه المواد في معظم الأحيان إلى فحص يؤكد صلاحيتها للاستخدام.

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذا حدوديا، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة منافذ بحرية ويعتبر منفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران، ومنفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا من ابرز المنافذ الحدودية.

يذكر أن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية هو أحد دوائر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في بغداد، تأسس سنة ١٩٧٩ بموجب القانون رقم ٥٤ بهدف إيجاد مراجع عراقية معتمدة لمعايير القياس لمختلف المنتجات الوطنية، إضافة إلى فحص السلع المستوردة ومراقبة نوعية السلع والمنتجات.

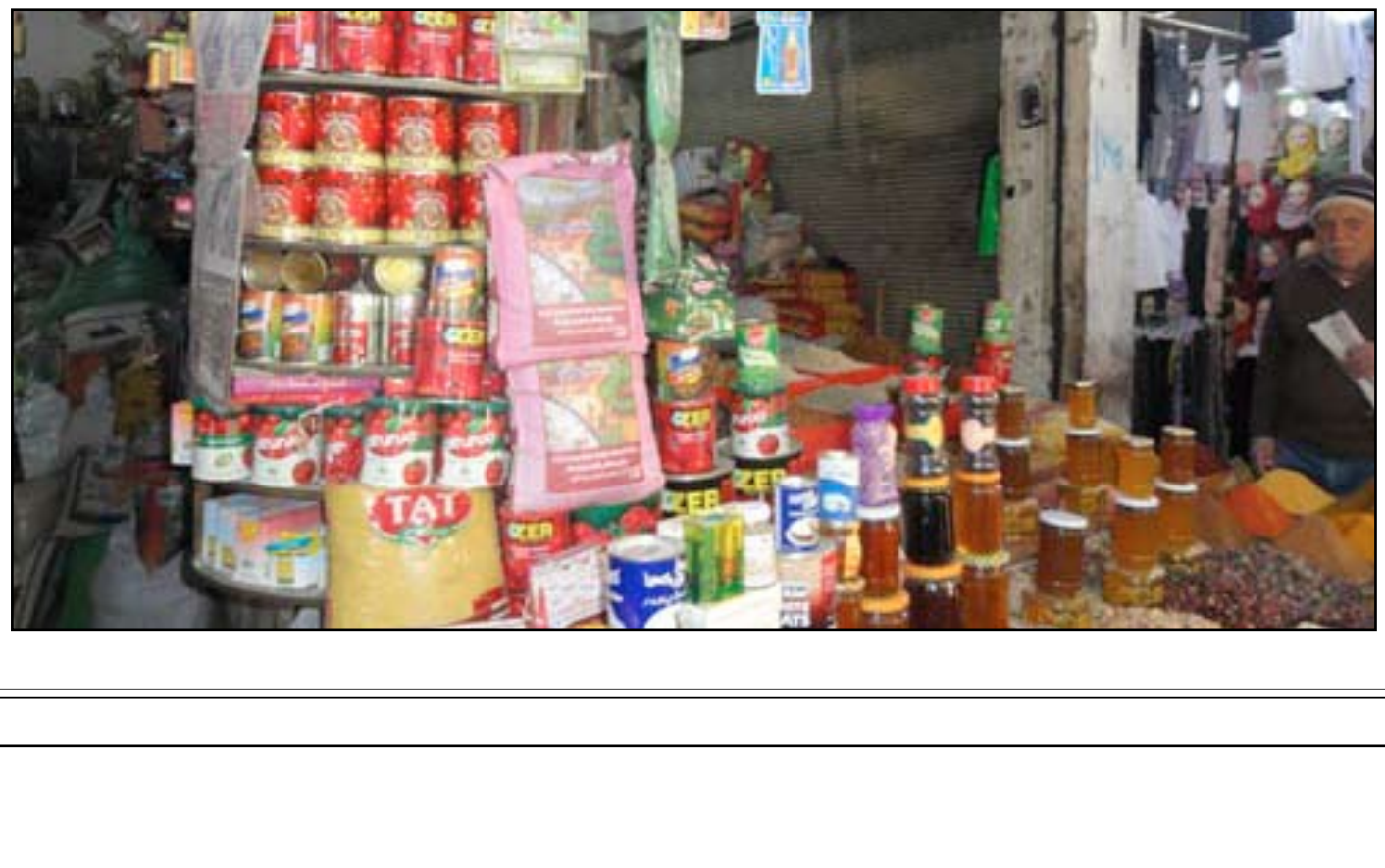

محافظة بغداد تشكل لجنة لرفع معوقات تنفيذ 100 مشروع استثماري

☐ بغداد/ المدى

أعلن مجلس محافظة بغداد عن بدء معالجة المشاكل التي تواجه تنفيذ ١٠٠ مشروع استثماري في العاصمة بغداد. وقال رئيس لجنة التخطيط والمتابعة في مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي (آكانيوز) إن مجلس محافظة بغداد قرر تشكيل لجنة عليا لمعالجة المعوقات التي تواجه تنفيذ ١٠٠ مشروع استثماري في العاصمة بغداد ". وأضاف الربيعي ان مجلس المحافظة منح ما يقارب ١٢٧ رخصة لمشاريع استثمارية الا ان ما نفذ منها فقط ٢٧ مشروعا، ولم تنجز بنسب عالية. وأوضح أن العائق الأساسي لتنفيذ المشاريع تخصيص الأراضي الذي تقف وراءه وزارات المالية والبلديات والزراعة وإهمال تنفيذ مشروع النافذة الواحدة ". وطالبت حكومة بغداد المحلية في وقت سابق الحكومة بمنحها استثناء في دخول الشركات الاستثمارية عن طريق نظام النافذة الواحدة في توفير البيانات القانونية والإدارية لتنفيذ مشاريع في بغداد ضمن موازنة عام ٢٠١٢.

وأقر البلد في عام ٢٠٠٦ القانون رقم ١٣ الخاص بالاستثمار، لتشجيع الشركات الأجنبية على دخول البلاد والمساهمة مع جهود الحكومة لإعمار البنية التحتية المتهالكة بفعل الحروب والحصار. أما التعديل الأول الذي أجراه العراق على القانون في عام ٢٠٠٩ فقد أتاح للمستثمر الأجنبي حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للدولة ببدل يحدد وفق نظام خاص، وله أيضا حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لغرض إقامة مشاريع الإسكان عليها.